

Distr.: General
3 January 2015
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٢٠-٩ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:
المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين"

بيان مقدم من جمعية نساء إينو الأفريقيات، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

050215 020215 14-66292X (A)



بيان

تمكين المرأة، فرص وتحديات أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

منذ ما يقارب ٢٠ عاماً، اعتمد ١٨٩ بلداً إعلاناً ومنهاج عمل بيجين اللذين شكلا خطة حكيمة لتعزيز حقوق المرأة وتمكينها.

وقد اجتمع الخبراء لمنح هذا الجهد زخماً وتقييم مدى التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول الموعد النهائي في عام ٢٠١٥، وذلك من أجل وضع إطار جديد للتنمية الدولية. ويتضح من تقاريرهم أن النمو الاقتصادي ساعد على تقليص نطاق الفقر المدقع بشكل سريع في الصين والهند ومناطق أخرى في آسيا، حيث تتركز غالبية فقراء المنطقة، إلا أن ذلك النمو كان بطيئاً في أفريقيا، إذ مازالت تسجل فيها أعلى مستويات الفقر المدقع.

وكان من بين التطورات الملحوظة في سياق متابعة التقدم المحرز بعد مضي عشرين عاماً على مؤتمر بيجين، تحقيق المساواة بين الجنسين في الوظائف التي تشغل عن طريق الانتخاب، وتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في العديد من البلدان، ولكن ما زالت يلزم تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة.

ورغم الدور الهام الذي تضطلع به المرأة في التنمية، فهي مازالت محرومة في سياق سياسات التنمية، وخصوصاً في إطار نظام الاقتصاد الكلي، مما يوضح ضرورة تحسين السياسات دعماً لتمكين المرأة الأفريقية داخل القارة وخارجها حيث تكون المرأة المهاجرة من بين أكثر المهاجرين حرماناً.

ويشكل تمكين المرأة فرصة وتحدياً أيضاً أمام خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فمعدل التقدم الواسع الذي شهدته أفريقيا لم يكن من نصيب غالبية السكان، وخصوصاً النساء من بينهم، مما يوضح وجود ضرورة ملحة للقيام بالتصنيع مع إشراك المرأة في هذه العملية. فتحقيق النمو الشامل يقتضي ضمان استفادة المرأة من ثمرات النمو ومشاركتها في عمليات حفز النمو. ولكي يصبح تمكين المرأة حقيقة واقعة، يجب أن تهيأ لها السبل اللازمة للانتفاع بالاقتصاد الكلي من خلال تعزيز المرونة الاقتصادية والاجتماعية وتنويع مصادر التمويل وإمكانية الانتفاع بها، من أجل بلوغ التنمية البشرية والاقتصادية المستدامة.